عرض كتاب

محسن أحمد الخضيري (2019). حوكمة الشركات .- ط 2، القاهرة: مجموعة النيل العربية

عرض أ.د مبروكة عمر محيريق

نتناول في هذا العدد إن شاء الله التعرف على مضمون كتاب حوكمة الشركات الذي يبين كيف يتم تفعيل أدوات الرقابة الضميرية، والإشراف الذاتي على الشركات، وتحقيق عوامل الصحة والسلامة المهنية والوظيفية، وعنصر الشفافية والإفصاح في عصر العولمة الاجتياحية.

تناول موضوع الكتاب التصاعد الغير مسبوق للقلق والخوف، في ظل متغيرات ومستجدات دولية قاسية، وما فرضته تيارات متصاعدة من الاهتمام، وحلقات مترابطة من ازدياد الوعي، ومراحل متتالية من جهود الدول والحكومات والمؤسسات من الحد من العشوائية، ومن الفساد، وضمان حقوق الأطراف المتعددة في الشركات من: مساهمين، وعاملين، ومتعاملين، فضلا عن

مجالس الإدارة، وما تم ممارسته في مراحل متتالية من جهود الدول والحكومات والمؤسسات، وما اتضح معه من أهمية وجود شكل جيد من الإشراف، ومن السيطرة على البيانات والمعلومات المتداولة والمنشورة، خاصة عن معاملات الأسواق الحاضرة، وتعاقداتها الآجلة.

ومع مجريات أحداث جسام ... تعرضت لها معظم بورصات العالم الدولية، وفي ظل غياب وتغيب عمدي للتدخل أو الإشراف الحكومي، بل وفي ظل تنازع قائم ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، خاصة مع تيار دولي عالمي يفرض بقوة وقسوة كل من:

- الدمج القسري والطوعي في السوق العالمي.
- عولمة رأس المال وأسواق المال.
- أمن الاستثمار واستقرار المعاملات.
- مكافحة الفساد ومحاربة الإفساد.
- تنمية وبناء كيان من الثقة والنزاهة.

وبذلك جاءت الحوكمة، كضرورة حياة، ومرشد هادي للشركات، خاصة في ظل وتعارض في المصالح ما بين أطراف العمليات الاقتصادية، سواء كانوا من المستثمرين وأصحاب رأس المال، أو ما بين عاملين في المشروعات، أو مديرين لها، ووجود اتجاه قسري ورغبة عارمة في إطلاق حرية قوى السوق.

وفي علمية بحثية أبرز الكاتب العديد من العوامل التي تظهر أهمية الحاجة إلى الحوكمة، أهمها:

1 – اهتزاز الثقة في الأسواق، حيث عانت كافة الأسواق من عمليات أهزاز الثقة، وفقدت معها آلاف المستثمرين وملايين المتعاملين، وضاعت معها أسواق كثيرة ... وتضاعفت الخسائر مع الانهيارات المالية، وتدافع صغار المستثمرين لبيع ما يحوزونه من أسهم ومستندات.

2 – الشعور بالانخداع والقهر، وظهور إحساس غامض بمواجهة مؤامرة كبرى حاك دسائسها مجهولون تبنوا الفساد المبرمج.

3 – الشعور بالاكتئاب والإحباط الاستثماري، وعدم القدرة على مواصلة عمليات الاستثمار، وعدم القدرة على اتخاذ قرار، وعدم الرغبة في القيام بأي عمل.

4 – الانسحاب من سوق الاستثمار، سواء المحلي أو العالمي، والذي حدثت فيه الفضيحة، وعدم الرغبة، والقدرة على العودة إليه مرة أخري، مهما كانت المكاسب مغرية.

5 – تقييد المعاملات الآجلة، وانكماش السوق الائتماني إلى الدرجة التي أصبحت معها البنوك تواجه موقفا غريبا، والودائع لا تنمو والائتمان يتراجع، والخسائر العلنية تتصاعد، واحتمالات المستقبل مجهولة.

وفي ظل هذه التداعيات السلبية ظهرت الحوكمة كمجموعة من (الحزم) الأخلاقية الرقابية، والاشرافية، وكل حزمة منها تشتمل على ترتيبات وضوابط، وكذلك تصنع في مجموعها العام إطار عمل.

فالحوكمة تيار متصاعد القوة، يزداد فاعلية وتفاعلا، وهو تيار فرض نفسه من خلال ثلاث جوانب رئيسية، لكل منها أهميته الخاصة، ولكل منها ضرورته الخاصة، ويضل تفاعلها معا يشكل الإطار العام الدافع لاستخدام الحوكمة وهي:

الجانب الأول / الحوكمة كحزم تفاعلية متكاملة:

تتم الحوكمة من خلال الأخذ بمجموعة من (الحزم المتكاملة)، كل حزمة منها تشكل إطار فعال، يحكم ويتحكم في أداء الأعمال، خاصة الحزم المتعلقة بالشفافية، والإفصاح، والعلانية، والعدالة، وتحقيق الرشد والنزاهة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والإدارية للشركات، وتحسين الاهتمام من جانب حملة الأسهم، وتوفير الحوافز للمستثمرين... وهي تنقص وتزيد في ذات الاتجاه، وفي قوة ذات المضمون، وفي اعتبار ذات الضمير.

إن الحوكمة هي الذات الداخلية العاقلة لكل شيء، هي الضمير عندما يكون حاضرا، وهي الوعي عندما يكون مدركا ... ومن ثم فإن تطبيقها يرتقي بفاعلية، ويزيد اهتمام المجتمع وارتباطه وعلاقته بالمشروع، وتأييده ودعمه للشركة، ويجعلها جزءا متكاملا منه.

والحوكمة أساس جيد للرشد، والنضج، ودليل واضح على إعلاء القيم والمبادئ، وفي الوقت ذاته تدعم الإدارة في البحث عن المصلحة، وتعظيم المنفعة، وزيادة العائد والمردود.

الجانب الثاني / الحوكمة كترتيبات وضوابط:

حيث تصب الحوكمة في أشكال متعددة من: القوانين، والتشريعات، والأعراف، والتقاليد، والعادات، والمبادئ والقيم، وتشكل في مجموعها العام جزءا من النظام العام للشركات، وللعاملين

فيها، وللمتعاملين معها، ولأصحاب العلاقة، سواء المباشرة، أو غير المباشرة، وهي ضوابط توجه الحركة، وتضبط إيقاعها وتوازنها، وتضع حدودا لا تخرج عنها، وفي الوقت نفسه تحمي مصالح كافة الأطراف.

الجانب الثالث / الحوكمة كمنظومة حاكمة ومتحكمة:

وهي منظومة تفاعلية استهدافية، لها إطار حركة، وفي الوقت ذاته تخضع للتقييم الدوري المستمر، من أجل زيادة صلاحيتها، ومن أجل زيادة قدرة الشركات على تحقيق أرباح ... تساعد الحوكمة الشركات على معالجة مشاكل الفاقد الاقتصادي، وغير المستغل، والعاطل، وترفع اقتصاديات التوظيف، والاستثمار، وزيادة قدرة المشروعات على استغلال الفرص الاقتصادية السانحة والقائمة، وفي الوقت ذاته تدعم قدرة المشروعات على الاستمرار، وعلى النمو، وعلى التوسع، والانتشار جغرافيا ونوعيا.

ومن ثم تعمل الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف أهمها ما يلي:

1 – تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عن المشروعات.

2 – تحسين عملية صنع القرار في الشركات وذلك بزيادة إحساس المديرين بالمسئولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العمومية والمنظمات الجماهيرية.

3 – تحسين عملية المصداقية للبيانات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود، مما يزيد من اهتمام المستثمرين وزيادة استثماراتهم في المشروع.

4 – إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع واتخاذ القرار.

5 – تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات، والمعلومات عن الشركات، وكذلك عن الأداء والإنجاز الذي قامت به.

6 – زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي، وجذب استثمارات جديدة ورؤوس أموال جديدة، وتمنعها بسمعة حسنة في السوق.

7 – زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين، وتحسين معدلات دوران العمالة، واستقرار العاملين، وتنمية الصورة الذهنية الإيجابية عن الشركة، سواء لدى العاملين فيها أو لدى المتعاملين معها، أو عند الجماهير العريضة بصفة عامة.

وفي نهاية الكتاب يخلص الكاتب أنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة، لأن النماذج التي تطبقها دول العالم في حوكمة الشركات تتعدد، خاصة مع الاختلاف الواسع في المناخ المحيط بتطبيق الحوكمة في كل دولة من هذه الدول، ومع اختلاف الأساليب، والمناهج، والأدوات، والنظريات المستخدمة في عمليات حوكمة الشركات ... فضلا عن اختلاف الحضارات والثقافات القائمة، وما يترتب عليها من اختلاف في المبادئ والقيم والسلوك. وإنما هناك مبادئ عامة ومشتركة واجبة التطبيق، ومن ثم فهناك العديد من النماذج المطبقة والمستخدمة في كافة دول العالم المتقدمة.

وتتوالى مباحث الكتاب على النحو التالي:

المبحث الأول / فكر وفلسفة الحوكمة، والذي يهتم بتوضيح فكر، ومضمون، وضرورة الحوكمة.

المبحث الثاني / مفهوم حوكمة المعلومات، والذي أتى على توضيح أهمية، وطبيعة الحوكمة.

المبحث الثالث / أعمدة بنيان الحوكمة: والذي قام فيه الباحث بتصنيف أعمدة الحوكمة الرئيسة مثل:

العمود التشريعي، والسلوكي، والاقتصادي، التسويقي والسياسي.

المبحث الرابع / لماذا الحوكمة؟: في هذا المبحث أجاب الكاتب عن السؤال الأبدي عن جوانب الخلل لدى الشركات الضاغطة من أجل الحوكمة، مع بيان عناصر الصحة والحيوية للشركات الدافعة لتطبيق الحوكمة.

المبحث الخامس / مبادئ الحوكمة، وفي هذا المبحث تم تناول المعايير الأساسية للحوكمة، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة.

المبحث السادس / مجالات حوكمة الشركات، والتي عدد فيها الكاتب سبعة مجالات لحوكمة الشركات.

المبحث السابع / من يقوم بالحوكمة؟ وفي هذا المبحث تم تناول أطراف وسلوكيات الحوكمة.

المبحث الثامن / كيف تعمل الحوكمة ... وكيف نستفيد منها؟ وفيه اهتم الكاتب بأدوات وآليات عمل الحوكمة.

وفي علمية أوضح الكاتب بدقة في المبحثين التاسع والعاشر المراحل الهامة للحوكمة، مختتما الكتاب بمقترح لنموذج أمثل للحوكمة.

المبحث التاسع: الشركات متعددة الجنسيات القائمة على المعرفة.